الأهرام

■ ٣ سبتمبر ٢٠٠١ ■

حوار مع رئيس مجلس الشعب حول سيناريو ازدواج الجنسية

د. سرور : مبدأ منع ترشيح مزدوجى الجنسية ينطبق على الجميع وليس على لكح وحده

فى الأيام القليلة الماضية لم يكن هناك حديث لدى الرأى العام سوى قضية ازدواج الجنسية، ويبدو أن هناك نوع ما من البلبلة وسوء الفهم واللبس تولد لدى الكثيرين من اهل السياسة ، بل ولدى رجل الشارع أيضا والله وحده يعلم من المتسبب فى هذه البلبلة بعد تصريحات صدرت على لسان الدكتورفتحى سرور رئيس مجلس الشعب وأسئ فهمها بقصد أو بدون قصد وكان رد الفعل سلبيا للغاية...

د. فتحى سرور

حوار أجراه : شريف العبد

وقد بدأ الامر فى بدايته، وكأن ازدواج الجنسية فيه خيار وفاقوس، وأن هناك ضحايا لها وكبش فداء، وأنها تطبق على البعض ولا تطبق على البعض الآخر، فنجد من يبطل ترشيحه وعضويته لأنه من سوء حظه ثبت أنه مذكوب بازدواج الجنسية بينما هناك محظوظون عليهم نفس الادانة بينما يفلتون من المصير المحتوم، وهو ابطال العضوية...

وقد نتساءل هل العضو رامى لكح يمكن اعتباره نائبا متعوسا لأنه خاض معركة انتخابية شرسة وحقق فيها فوزا غاليا ثم ضاع كل هذا هباء، بموجب دعوى قدمت ببطلان ترشيحه أعقبها حكم من المحكمة الادارية العليا ترتب عليه ضياع كل شئ من النائب الذى فقد العضوية بموجب الحكم ويفقدها بصفة رسمية وقاطعة، حينما يصدق مجلس الشعب على هذا الحكم مع بداية الدورة البرلمانية ..

وماذا عن باقى الاعضاء الذين توجه لهم الادانة نفسها، وينطبق عليهم الوضع نفسه ثم ماذا عن غيرهم الذى يعلم جيدا الرأى العام انهم مزدوجو الجنسية لكن، وإلى الآن لم يقترب منهم أحد، ولم ترفع دعوى حتى الآن مثل التى كانت من نصيب النائب رامى لكح من هو المتعوس الذى يفقد جنسيته فى الأيام المقبلة ليستوى مصيره مع مصير لكح، ومن المحظوظ الذى يفلت من هذا المصير رغم اصابته بنفس الداء..؟!

المبدأ لا يطبق على فرد واحد

● سألت الدكتور فتحى سرور أن الصورة التى لدى الرأى العام بالفعل هى أن رامى لكح وحده هو الذى كان من نصيبه ابطال العضوية بسبب ازدواج جنسيته بينما آخرون لهم الوضع نفسه مازالوا يتمتعون بالعضوية والحصانة ، وكان شيئا لم يكن مثلهم مثل باقى اعضاء المجلس الذين ليسوا من ذوى الجنسيتين؟

●● أجاب الدكتور سرور قائلا وبصدة من قال هذا لقد اديت بتصريحات يبدو أنها لم تفهم، وكانت النتيجة بالفعل هى هذه البلبلة، وقد فوجئت بمانشيت لا علاقة له بما قلت لهذا الصحفى من قريب أو بعيد، وهو مانشيت ناقص قلب المعنى رأسا على عقب ونتج عن سوء فهم، وعدم استيعاب وافا بالطبع غير مسئول عن هذا ومع الاسف الناس قرات المانشيت وتولد لديها انطباع خاطئ نتج عنه هذه البلبلة... فما نشر يحمل معنى خاطئا وكان المبدأ يطبق على رامى لكح وحده بينما المبدأ يطبق على الجميع دون استثناء، وليس هناك خيار وفاقوس والكل سواء امام القانون، وهناك قضيتان حول الجنسية المزدوجة فى المجلس الآن خاصة بالعضوين محمد صالح وطلعت مطاوع ذوى الجنسيتين الامريكية والالمانية، وما طبق على لكح يطبق عليهما ويطبق ايضا على كل نائب يثبت ويتبين أنه من ذوى الجنسية المزدوجة.

الدعوى هي الحاكمة

● وأسأل الدكتور سرور وهل هذا يكون مشروطا برفع دعوى وماذا عن نائب هو بالفعل مزدوج الجنسية، ولم ترفع ضده دعوى فى هذا الشأن..

●● يجيب أن الدعوى هنا هى الحاكمة والمحركة وبدونها الامر يختلف كثيرا والاصل أنه بالنسبة للغير كل من يريد أن يثبت ازدواج الجنسية يمكن أن يطعن ابتداء فى قرار الترشيح، وبعد اعلان النتيجة يمكنه أن يطعن فى صحة العضوية، وهناك فرصة ثالثة امامه أن يقدم الدليل الى اللجنة التشريعية بالمجلس، ولابد فى كل الاحوال بالنسبة لحالة ازدواج الجنسية أن يكون هناك منازع، وصاحب مصلحة والاصل انه لا دعوى بغير مصلحة، وقد يجئ رد النائب ذى الجنسية المزدوجة أنه تنازل عن جنسيته الثانية قبل الترشيح، كما هو الحال بما جاء على لسان العضو محمد صالح الذى اكد أنه تنازل عن جنسيته الاجنبية.

● وأسأل الدكتور سرور معنى ذلك ان رامى لكح لو تنازل عن جنسيته الفرنسية بعد اقرار ابطال عضويته هل يجوز له الترشيح، ويكون الترشيح هنا صحيحا، ويمكنه ان يخوض المعركة...

●● يجيب بكل تاكيد وفى هذه الحالة لا يكون هناك محل لرفع دعوى من هذا او ذاك ولا يكون هناك مجال للقول بان الترشيح باطل...

● وأساله ومتى يصبح عضوية رامى لكح باطله تماما، وبالتالى يعلن خلو الدائرة؟

●● العضوية تعتبر باطلة بعد موافقة المجلس على تقرير اللجنة فالحكم الذى صدر من المحكمة الادارية العليا اخذ طريقة الى اللجنة التشريعية التى تعد تقريرها ليعرض على المجلس مع بداية دورته الجديدة فى شهر نوفمبر، وبعد الموافقة يطن خلو الدائرة.

● وماذا لو لم يوافق المجلس على ابطال العضوية

●● هذا غير وارد على الاطلاق ولن ابحث هذا الفرض لأن المجلس يطبق الدستور والذين يريدون أحداث بلبلة عليهم ان يستمعوا والمجلس حريص على تطبيق الدستور.

● وهل ذلك يتعارض مع عبارة سيد قراره

●● ويجيب ما زال المجلس سيد قراره طبقا للدستور، كما ان المحكمة سيده قرارها طبقا للقانون.

● وأسال الدكتور سرور بعد الاعلان عن خلو دائرة رامى لكح هل تجرى انتخابات جديدة بنفس المرشحين الاصليين على مقعد الفئات أم يمكن لمرشحين جدد خوض المعركة.

ويجيب الدكتور سرور ان الامر مازال محل بحث، حيث فتح باب الانتخابات أمام مرشحين جدد أم الاقتصار على المرشحين على مقعد الفئات من قبل هو امر متروك للبحث ، ومن هنا تبدو مرة أخرى أهمية عرض الموضوع على المجلس، وكما قلت يمكن لرامى نفسه أن يتقدم للترشيح اذا تنازل عن الجنسية الفرنسية.

● واختتم حوارى مع الدكتور سرور وأساله هل يمكن القول أن قضية ازدواج الجنسية قد حسمت؟

● ويجيب قائلا انها حسمت بالفعل ولا داعى لمزيد من الاقاويل واعتقد ان النقاط قد وضعت فوق الحروف، وإذا كان لكح قد صدر بشأنه حكم قبل غيره فهذا لا يمنع صدور أحكام أخرى وابطال ترشيحات وعضويات اخرى والذين يدعون وجود حالات اخرى لازدواج الجنسية، عليهم أن يقدموا الدليل، فنحن لا نأخذ الاعضاء بالشبهات ولا بالادعاءات ولا يمكن أن يكون هناك أى تحرك فى هذا الشأن إلا بناء على دعوى، فكيف ثبت أن عضوا معه جنسية مزدوجة الا بناء على دعوى او دليل... وعموما فإننى اكرر ان ابطال عضوية رامى يعقبه ابطال ترشيح وعضوية أى نائب اخر ينطبق عليه ما انطبق على النائب رامى لكح....

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية